العود إلى الجريمة: الأسباب والمعالجات (دراسة ميدانية في دائرة الاصلاح العراقية)

د. مالك شنشول بداي منصور/ باحث اجتماعي أقدم

وزارة العدل/ دائرة لاصلاح العراقية/ قسم البحث الاجتماعي/ شعبة الدراسات والبحوث

Recidivism: Causes and remedies

(A field study at the Iraqi Correction Office)

Dr.. Malik Shanshoul Badai Mansour/ Senior Social Researcher

Ministry of Justice/ Iraqi Correction Office/ Social Research Department/ Studies and Research Division

المستخلص حاول البحث الإجابة عن السؤال التقليدي الشائع القائل **لماذا يعود النزلاء إلى الجريمة مرة أخرى؟ هل ثمة سبب جوهري محدد يؤدي إلى ذلك؟ أم أن ذلك يتمخض عن أسبابٍ كثيرةٍ؟** فهل يعزى ذلك إلى افتقار المؤسسة الإصلاحية إلى تقديم برامجٍ إصلاحيةٍ من شأنها التأثير في النزيل، وبالتالي تغيير سلوكه غير السوي إلى سلوكٍ سويٍ مقبولٍ يتماشى مع المعايير الاجتماعية الطبيعية السائدة في المجتمع؟ أم أن هذه البرامج الإصلاحية ربما باتت تعاني من ضعف الوظيفة المنوطة إليها، وتحتاج إلى عملية تطويرٍ منهجيٍ مع مرور الوقت؟ أم أن المؤسسة الإصلاحية قامت بتقديم ما بوسعها من برامجٍ اصلاحيةٍ لها الشأن في تغيير سلوك النزيل الاجرامي غير السوي... غير أن هذا النزيل عندما تم إطلاق سراحه من السجن عاد إلى نفس البيئة الاجتماعية القديمة غير السوية التي نشأ فيها، وبالتالي تتطلب عملية إصلاحه تغييرٍ جذريٍ يستدعي مغادرة البيئة الاجتماعية القديمة والالتحاق ببيئة سوية جديدةٍ، أم من المرجح أن يعزى سبب العود إلى الجريمة في المقام الأخير إلى خللٍ في شخصية النزيل بوصفها غير سوية اعتادت على كسر قواعد المعايير الأخلاقية، وبالتالي لا يتوخى منها سوى ارتكاب الجرائم، سواء تعرضت إلى برامجٍ إصلاحيةٍ أم لم تتعرض، أو سواء بقيت في البيئة الاجتماعية لنشأتها الأولى، أم تم نقلها إلى بيئة اجتماعية أخرى أفضل من الأولى. تتطلب الاجابة عن هذا السؤال اقتراح أنموذج نظري يمكن من خلاله اعداد أداة مقابلة تتضمن نوعين

من الأسئلة المفتوحة/ المغلقة لها الشأن في تحقيق أهداف البحث المتعلقة بدور العوامل الديموغرافية في العود إلى الجريمة، والأسباب الاقتصادية/ النفسية/ الاجتماعية، وتأثير الوصم في العود إلى الجريمة، إلى جانب دور المؤسسة الإصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة. جرى طرح هذه الأسئلة على عينة البحث البالغ عددها 30 نزيلًا جميعهم عائدين إلى الجريمة. بينت نتائج البحث أن العوامل الديموغرافية والاقتصادية/ النفسية/ الاجتماعية والوصم تؤدي دورًا كبيرًا في العود إلى الجريمة، على الرغم من دور المؤسسة العراقية في أداء واجباتها الاصلاحية. وفي ضوء النتائج النهائية، حاول البحث إقتراح مجموعة من المعالجات المهمة المتعلقة بالتصدي إلى ظاهرة العود إلى الجريمة.

الكلمات المفتاحية: العود إلى الجريمة، المؤسسة الاصلاحية، النزيل العائد، البيئة الاجتماعية.

Abstract : Is there a specific fundamental reason that leads to this, or is it the result of many reasons? Is it because the correctional institution lacks the ability to provide correctional programs that would influence the prison and thus change his abnormal behavior to normal, acceptable behavior in line with the normal social norms prevailing in society? Or is it that these correctional programs may have become weak and need to be systematically developed over time? Or is it that the correctional institution has provided as many correctional programs as it can in order to change the prison's abnormal criminal behavior. ... However, when this s was released from prison, he returned to the same old abnormal social environment in which he grew up, and therefore his reform process requires a radical change that requires leaving the old social environment and joining a new normal

environment, or is it more likely that the reason for recidivism is ultimately due to a defect in the prison's personality as an abnormal personality that is used to breaking the rules of moral standards, and is therefore only intended to commit crimes, whether or not he was exposed to reform programs or whether he remained in the social environment of his first upbringing or was transferred to another social environment that is better than the first one. Answering this question requires proposing a theoretical model through which an interview instrument that includes two types of open/closed questions that are relevant to achieving the research objectives related to the role of demographic factors in recidivism, economic/psychological/social causes, the impact of stigma on recidivism, and the role of the correctional institution in reducing recidivism. These questions were asked to the research sample of 30 prisons, all of whom were recidivists. The research results showed that demographic, economic/psychological/social and stigmatization factors play a significant role in recidivism, despite the role of the Iraqi institution in performing its correctional duties. In light of the findings, the research attempted to propose a set of important remedies related to addressing the phenomenon of recidivism.

Keywords: Recidivism, correctional institution, Returning Prisoner, social environment.

المقدمة: أولًا- التوجه النظري للبحث

1- التوجه الاقتصادي: يركز على الدور الوظيفي للمؤسسة السجنية بوصفه قوة رادعة لمواجهة العود إلى الجريمة. وهذا يعني يجب أن تكون الجوانب السلبية المرتبطة بالسجن ذات قوة كافية من أجل التأثير على إرادة الأشخاص شديدي الخطورة. فبعض الباحثين يدافع عن هذه الاطروحة بالقول أن من الضرورة وجود تأثير رادع للكلف الناجمة عن الدخول إلى السجن لقاء الفوائد الناجمة عن ارتكاب الجريمة. بيد أن هؤلاء الباحثين يزعمون أن إمكانية اقلاع الأشخاص عن الجريمة، يجب أن تكون مقترنة بتفوق الكلف الناجمة عن الدخول إلى السجن على الفوائد المتوخاة من ارتكاب الجريمة. وقد حاول هؤلاء اقتراح جملة من الكلف الناجمة عن ارتكاب الجريمة: فقدان الحرية، وإجمالي الوقت الذي يجب قضائه في السجن، وفقدان الروابط الاجتماعية، وفقدان العمل/ الدخل، والوصم الاجتماعي. فبينما قاموا باقتراح جملة من الفوائد المتوخاة جراء ارتكاب الجريمة: الثروة، والنشوة، والهيبة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن اطروحة الكلفة مقابل الفائدة الناجمة عن الجريمة هذه لا يمكن بالضرورة عدها تقييماً شاملاً لمخاطر العود إلى الجريمة. فمهما كان الوصم الاجتماعي شديد الاحراج، ومهما كان الافتقار إلى فرص العمل واردًا للغاية، ومهما كانت العواقب القانونية وخيمة، فإن الفوائد المتوخاة من ارتكاب الجريمة تصبح قيمتها أكبر إزاء التشرد والفقر، وأحياناً الموت. لذلك، إذا صدقت الاطرحة القائلة بأن السجن يمكن أن يشكل رادعاً عن ارتكاب الجريمة، فمن المفيد التوكيد على أن تأثير السجن سيضيع سدى ما لم يتم توفير موارد كبيرة وفرص للأشخاص العائدين إلى المجتمع. وبالتالي هذا سيهم في ديمومة دورة حياة السجن مقابل اطلاق السراح (Sulmeisters & Pasko, 2011, p. 3).

2- التوجه النفسي: لا تزال الأدلة التجريبية حول العلاقة بين الصحة العقلية والعود إلى الجريمة ضعيفة الثقة. فباستخدام التصميم القائم على المقايسات الفارقية، وجد Mancuso & Felver 2009 أن علاج الإدمان الكيميائي المقدم للبالغين من ذوي الدخل الواطي كان مرتبطًا بقلة أعداد الاعتقالات مقايسة بالأشخاص المشابهين الذين لم يتلقوا العلاج (Mancuso & Felver 2009, p. 1–3). ووجد Van Dorn 2013 وزملاؤه أن توفير الأدوية الموزعة خلال أكثر من 90 يومًا بعد الخروج من المستشفى أسهم في ضعف احتمالية الاعتقالات اللاحقة للبالغين المسجلين في برنامج الرعاية الطبية المصابين بأمراض عقلية (Van Dorn et al., 2013, p. 858–860).

فبينما أشارت سلسلة من الدراسات إلى أن استخدام خدمات الصحة السلوكية بعد الإفراج عن النزلاء ربما يزيد من خطر تورطهم في ارتكاب الجرائم بدلاً من أن تقلل منها. فقد توصلت نتائج دراسة Solomon & Draine 1995 إلى أن الأشخاص الذين تلقوا العلاج المجتمعي الصارم عادوا إلى السجن في غضون عام واحد بمعدلات أعلى عند مقايستهم بمن تلقوا خبرات إدارة الحالات الجنائية المكثفة أو الرعاية المعيارية (Solomon & Draine 1995, p. 258–260). في بحث لاحق، أجرى Solomon & Draine 1995 مقابلات مع مديري الحالات ضمن فرق تابعة إلى العلاج المجتمعي الصارم، وإدارة الحالات الجنائية المكثفة. بينت النتائج أن أفراد العينة الذين سعوا إلى الحصول على شروط العلاج كانوا معرضين أكثر للعود إلى الجريمة عند مقايستهم بالأشخاص الذين لم يسعوا للحصول على شروط العلاج. اقترح المؤلفون أن زيادة المراقبة المرتبطة بالعلاج ضاعفت أسباب انتهاكات الشروط الفنية للمراقبة أو الإفراج المشروط حال عدم امتثال الأشخاص للخطط العلاجية (Solomon & Draine 1995, p. 168–169).

وتدعم الأبحاث السابقة هذه النتائج، إذ وجدت دراسة أجريت في أوائل التسعينيات على عامة السكان من المجرمين في أربعة عشر ولاية أن المراقبة المكثفة في تسع ولايات لم تقلل من خطورة الاعتقالات الجديدة بل زادت من حدوث الانتهاكات الفنية والعود إلى الجريمة (Domino et al., 2019, p. 595). كما توصلت دراسات أخرى إلى أدلة قوية تقول أن معدلات الانتهاكات الفنية للمجرمين المصابين بأمراض عقلية خطيرة أكبر بضعف عند مقايستها بمعدلات النزلاء المودعين في المؤسسات الإصلاحية (Eno Louden & Skeem, 2011, p. 5–6).

3– التوجه الاجتماعي: يواجه النزلاء السابقون العائدون إلى المجتمع عقبات كبيرة ذات صلة بقضايا الادماج الاجتماعي: الوصم، والنبذ الاجتماعي، وضعف القدرة على العمل، أو السكن في بيئة جيدة، أو التعليم الرسمي، أو بناء رأس مال فردي واجتماعي. وخلافًا لذلك، في حال غياب الدعم الاجتماعي لمواجهة هذه القضايا، فإن الأشخاص المنضوين تحت هذه الفئة سرعان ما يصبحون ضحايا عاجزين يدورون في حلقة مفرغة جراء الفشل في الادماج الاجتماعي، وبالتالي العود إلى الجريمة، وموضع للادانة والاتهام، والرفض الاجتماعي.

ركز مشروع إعادة إدماج النزلاء في المجتمع على مجالين عامين متصلين بالعود إلى الجريمة: المجال الأول يركز على القضايا واسعة النطاق وفاعلية البرامج المحددة، إذ تُظهر لمحة عامة عن أبحاث إعادة إدماج النزلاء مجموعة واسعة من القضايا على المستوى الكلي. وقد قاد بعض العلماء

بوضع إعادة إدماج النزلاء في سياقه باستخدام تحليلات تاريخية. فبينما حاول آخرون فحص سياسات الإصلاح وإعادة الإدماج، من خلال قيام عدد من علماء الإجرام بالتحقيق في إعادة إدماج المجرمين والعوامل المؤثرة على العود إلى الجريمة. فبينما يركز المجال الثاني للبحث على فاعلية البرامج المحددة والتحليلات البعدية الساعية إلى فحص برامج إعادة تأهيل النزلاء؛ وجدت هذه التحليلات أن البرامج ذات الطبيعة العقابية كانت غير فاعلة عند مقايستها بالبرامج التي تركز على تغيير عملية تفكير الفرد وبناء الروابط الاجتماعية (Nhan et al., 2017, p. 2–3).

ومن المرجح أن تواجه عملية ادماج االنزلاء العائدين إلى المجتمع طائفة من العواقب الجانبية للسجن، والتي تشمل مجموعة من العقوبات التي يتمخض عنها حرمان المجرمين السابقين من الامتيازات المدنية والاجتماعية والاقتصادية (حقوق المواطنة) (Kemiya, .2020, p. 4–5)، إلى جانب تحشيد المواقف السلبية تجاه النزلاء السابقين من أجل ديمومة السياسات المضللة القائمة على العقاب الهادفة إلى تزايد معدل حالات العود إلى الجريمة، وفي الوقت نفسه تفكيك خدمات دعم إعادة إدماج النزلاء في المجتمع (Nhan et al., 2017, p. 1–2).

4- توجه الوصم الاجتماعي: تتضمن معظم تعريفات الوصم عنصرين أساسيين: **الاعتراف بالاختلاف، وتدني القيمة.** عرّف جوفمان Goffman 1963 الوصم بأنه سمة يمكن أن تؤدي إلى تشويه سمعة الفرد من أجل الانتقاص منه وتحويله إلى شخص منبوذٍ ومحتقرٍ داخل مجتمعه (Frost, 2011, p. 826–828). ويرى الباحث هانشواي Hinshaw بأن الوصم يمثل شعورًا بالازدراء ينجم عن التجاهل الاجتماعي وتدني القيمة الاجتماعية، واستبعاد الفرد بناءً على خاصية متغيرة ذات نزعة جماعية أو عرقية معينة مرفوضة بسبب التمييز مع قابلية تكوين فكرة سلبية عنه تؤدي إلى العزلة والتجاهل وفقدان المكانة (Stier & Hinshaw, 2007, p. 108–110). وأخيرًا يعرف هيرك Herek الوصم بأنه ذلك الاعتبار السلبي، والمكانة المتدنية، والعجز النسبي الذي يمنحه المجتمع إلى الأشخاص الذين يمتلكون خاصية معينة أو ينتمون إلى جماعة معينة (Herek, 2009, p. 441).

إن السؤال عن الأشخاص الموصومين اجتماعيًا يتطلب الاحاطة بالحدود السلوكية والمعرفية التي يمكن من خلالها التفريق بين الخصائص الشخصية التي تقع ضمن هذه الفئة مقابل الخارجة عنها. وفي هذا السياق، اقترح **جوفمان** Goffman 1963 في كتابه الموسوم **ملاحظات بشأن إدارة الهوية المهدورة**، ثلاثة مظاهر شخصية من شأنها أن تُسهم في تحديد فئة الأشخاص الموصومين:

(1) **رجاسات البدن** Abominations of the Body، تتعلق بالخصائص الممقوتة الظاهرة في البدن، و (2) **العيوب الشخصية الفردية** Blemishes of Individual Character، تتعلق بضعف الارادة الشخصية، وتقلب المزاج والمشاعر الشاذة، وعدم النضوج الاجتماعي، وصلابة المعتقدات (الدوغمائية)، والاضطرابات العقلية، والادمان على الممنوعات، والانحرافات الجنسية، والبطالة، ومحاولات الانتحار، والقيد الجنائي، و (3) **الوصم القبائلي** Tribal Stigma، يتعلق بالجانب الأصولي للفرد (عنصره العرقي)، أو القومية التي ينتمي إليها، أو الديانة التي يعتنقها (Logie et al., 2021, p. 1452).

5- التوجه الزماني: يرى هذا التوجه أن تبرير إطالة مدة الإقامة في السجن ينبع من الاعتقاد السائد بأن قضاء المجرم المزيد من الوقت في السجن يضعف من احتمالية العود إلى الجريمة. فالهدف من السجون يكمن في ردع المجرمين عن العود إلى الجريمة إلى جانب المجرمين المحتملين عن ارتكاب أي جريمة، مع نزعة الانتقام لضحايا المجرمين، والأهم، هو تعطيل نشاط المجرمين عن طريق منعهم من ارتكاب المزيد من الجرائم، وفي النهاية إعادة تأهيل النزلاء من أجل العود إلى المجتمع بنجاحٍ. وكان جزء من المنطق وراء الأحكام الأطول مدة هو أن الوقت الإضافي في السجن يستلزم انتقامًا أكبر ويخلق عجزًا ملموسًا وتأثيرات رادعة (Mears et al., 2016, p. 81).

يزعم الكثير من المنظرين أن آلام وضغوط السجن قد تكون أكثر تركيزًا أو أكثر حدة خلال المراحل المبكرة من السجن مقايسةً بالمراحل اللاحقة. في الوقت نفسه، قد تمارس فترات السجن المتفاوتة تأثيرات مختلفة على الروابط الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، وعمليات الوصم، وتنتهي بالعود إلى الجريمة. وقد تنتج أحكام السجن الأطول تأثيرات أكثر ضررًا على الإمكانيات الشخصية للأفراد، ونتيجة لذلك، تكون أكثر كلفة حالما يتم إعادة اعتقال المزيد من الأشخاص (Sulmeisters & Pasko, 2011, p. 3). كما أن الاقامة الأطول في السجن، كما أكد Clemmer 1958، قد تسمح بتأقلم أكبر مع ثقافة السجن، مما تؤدي إلى قوة احتمال ارتكاب الجرائم بعد عود النزلاء السابقين إلى المجتمع (Mears et al., 2016, p. 82-84).

إن المعرفة العلمية الدقيقة حول تأثير السجن على العود إلى الجريمة من الصعب توكيدها. والواقع أن المشكلة تتلخص في شقين: أولاً، حددت مراجعات الأبحاث مجموعة مختلطة من النتائج، إذ توصل بعض الباحثين إلى وجود تأثيرات مفيدة، وتوصل البعض الآخر إلى تأثيرات ضارة، فبينما توصل آخرون إلى عدم وجود تأثيرات (Mears et al., 2016, p. 88-89). إلا أن مراجعة

Nagin 2009 وزملاؤه والأبحاث الأخيرة وقفت إلى جانب الرأي القائل بأن السجن يمارس تأثيرًا إجراميًا. ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من الأبحاث السابقة يشير إلى أن تأثيرات السجن على العود إلى الجريمة لا يمكن توكيدها. والواقع أن المشكلة الثانية ذات الصلة، ناشئة عن ضعف الدقة المنهجية للعديد من التقييمات التجريبية السابقة. فقد بين Nagin 2009 وزملاؤه أن أبحاث قليلة استخدمت تصميمات مطابقة، أو ربما تناولت بشكلٍ كافٍ التأثيرات المحتملة؛ لقد فشلت الكثير من الأبحاث في قدرتها على التحكم في عوامل مثل العمر أو العرق أو الجنس أو السجل السابق (Nagin et al., 2009, p. 163–167).

6- التوجه المفسر لأسباب عود الأحداث إلى الجريمة: قدم Hodgkinson 2020 وزملاؤه استعراضًا حول فاعلية التدخلات الفردية التي كان لها تركيزًا نفسيًا على الحد من عود الأحداث إلى الجريمة. تناول هذا الاستعراض مراجعة بحثية منهجية امتدت بين عامي 2000–2019 حول 206 بحثًا كان يضم عينة من المجرمين الأحداث متباينة الحجم بشكلٍ كبيرٍ، إذ تراوحت بين 30–3038 فردًا. بلغت نسبة نجاح التدخل في علاج العود إلى الجريمة بين الإقلاع التام تقريبًا عن الجريمة مع التغييرات (زيادة الوقت اللازم للعود إلى الجريمة) التي أثرت على 50% فقط من المجموعة المستفيدة من التدخل. وعلى الرغم من أن جرائم الأحداث تشكل أولوية لصناع السياسات، إلا أن Hodgkinson 2020 وزملاؤه وجدوا أن الأبحاث لم تفحص بشكلٍ تامٍ كيف يمكن أن تسهم تنمية المرونة النفسية القائمة على التدخلات في الحد من ظاهرة العود إلى الجريمة؟ فهذه الفئة تعاني من مستويات عالية من الصدمات، وصعوبات في فهم الحالات الانفعالية، وإساءة استخدام الموراد المتاحة إليها.

ومن خلال مراجعة هذا الاستعراض المنهجي، يمكن ذكر أهم المحاور الواردة في هذا التوجه عبر : (1) **حاجات الأحداث العائدين إلى الجريمة**، و (2) **تعريف المجرم الصغير حسب متغير العمر**، و **(3) الأسباب الأكثر شيوعًا لإدانة/ تحذير الأطفال والأحداث**، و **(4) تصنيف الجرائم حسب خطورتها**، و **(5) التطور النفسي (تأخر النمو المعرفي)**، و **(6) نشوء الصدمة النفسية الناجمة عن تجارب الطفولة السيئة**، و **(7) اسهام نظرية الضغط العام، و (8) تطوير المرونة النفسية خلال فترة المراهقة** (Hodgkinson et al., 2020, p. 333–335).

7- التوجه المؤسساتي الاصلاحي: إن ارتفاع معدلات العود إلى الجريمة في السجون يشير إلى أن هناك أسباب خفية تمنع الأشخاص العائدين إلى المجتمع من ترجمة نواياهم الحميدة الاصلاحية إلى

أفعال سلوكية متغيرة ودائمة. أشارت مراجعة سريعة للأدبيات حول العود إلى الجريمة أن هناك نوعين إثنين من المؤسسات السجنية، سيتم الحديث عنهما عبر الآتي:

أ- التوجه السجني الفاسد: لا يرغب بعض السجناء في الكف عن ارتكاب الجرائم، بسبب أن هذا النوع من السجناء لا يستطيعون تخيل معنى الحياة خارج السجن. فربما لا يرغب بعض السجناء مغادرة السجن بسبب أنه أصبح بيئة مألوفة ومريحة بالنسبة إليهم، فبينما يشعرون أن العالم الخارجي شديد الغرابة والارباك. في مقابل ذلك، يرغب سجناء آخرون في العود إلى المجتمع بسلامٍ مما يبادرون إلى المشاركة في البرامج الاصلاحية، إلا أنهم سرعان ما يعودون إلى الجريمة بعد مرور مدة وجيزة من إطلاق سراحهم. قد يعزى هذا إلى ظاهرة **الكف الاجرامي المتخيل**؛ عرّف باروس Barrus الكف الاجرامي المتخيل: نوع من التوقف عن ممارسة النشاط الإجرامي يحدث عندما يتخيل الأفراد المسجونون كيف سيكون مستقبلهم بعد الخروج من السجن. وقد يخططون أيضًا للعود إلى المجتمع بنجاح ولكنهم سرعان ما يواجهون عقبات كبيرة ليس بوسعهم التغلب عليها، مما يزيد في النهاية من خطر عودهم إلى الجريمة (Sulmeisters & Pasko, 2011, p. 4).

يعزو هذا التوجه انتشار السجون الفاسدة على صعيد العالم إلى وجود نمطين من التأثير، (1) **نمط التأثير الثقافي:** ترى الدراسات الكلاسيكية أن المؤسسات السجنية تتميز على الأرجح بثقافة فرعية معارضة للاصلاح يتم تنشئة المجرمين فيها. تؤكد أحدى المقاربات التي يطلق عليها **نظرية الحرمان** على أن ثقافة السجن الإجرامية هي تكيف مع ما أسماه سايكس 1958 Sykes **آلام السجن**. لقد كان تضامن السجناء والأدوار اللغوية المحددة داخل هذه الثقافة الفرعية من الوسائل المخففة للحرمان الذي تفرضه حياة السجن. وتؤكد مقاربة أخرى تدعى **نظرية الاستيراد** على أن ثقافة السجن هي امتداد للنظرة العالمية التي تعلمها المجرمين في الشارع وبالتالي استوردوها أو حملوها معهم أثناء انتقالهم خلف القضبان (Nagin et al., 2009, p. 126)، و (2) **نمط التأثير الاداري:** على صعيدٍ عالميٍ، تتسم الكثير من السجون بالفساد الإداري، وهيمنة العصابات، ومشكلات تتعلق بالصحة النفسية، والمعاملة القاسية نتيجة إساءة استخدام السلطة، والخوف، والإذلال، وصعوبة الوصول إلى الغذاء الصحي، والتعليم الجيد، مما قد يؤدي إلى إصابة السجناء بصدمة نفسية يتمخض عنها صعوبة نجاح مهمة العود إلى المجتمع. ولتيسير عملية انتقال الأشخاص من السجن إلى المجتمع مباشرةً، يؤكد معظم الباحثين على ضرورة تنفيذ برامج إعادة الإدماج داخل السجون قبل اطلاق سراح السجناء إلى الخارج (Sulmeisters & Pasko, 2011, p. 5). لقد أصبح الموقف القائل بأن عملية إعادة تأهيل النزلاء في المؤسسات الاصلاحية غير مجدي شائعاً بشكلٍ مقلق. والنتيجة المترتبة على ذلك،

هي أن السلطات السجنية العامة تميل إلى عدم الإيمان بإعادة تأهيل النزلاء، بسبب النظرة التشاؤمية السوداوية المؤكدة على أن الجناة فاسدين وغير قابلين للإصلاح ويعانون من متلازمة ارتكاب الجريمة، مما يتم التعامل معهم وفقاً لذلك (Gaum et al., 2006, p. 411).

ب- التوجه السجني الاصلاحي (قسم البحث الاجتماعي أنموذجًا): لا شك أن عملية اصلاح النزلاء تعد الهدف الأول والأسمى والأهم الذي تسعى دائرة الاصلاح العراقية إلى تحقيقه بنجاح، لاسيما بالنسبة إلى النزلاء المودعين في أقسامها السجنية. فضمن ملاك دائرة الاصلاح العراقية، تؤدي معاونية شؤون الرعاية الشاملة دورًا مركزيًا في عملية اصلاح النزلاء، وبالتحديد، ضمن أقسام هذه المعاونية **قسم البحث الاجتماعي**، إذ تنوط إلى شعبه (الدعم النفسي، والرعاية الأولية، والرعاية اللاحقة)، فضلًا عن **قسم الارشاد الديني**، مهمة اعداد وتقديم البرامج الاصلاحية والنشاطات المهنية الهادفة في المقام الأول إلى اصلاح النزلاء على مدار العام الواحد.

ثانيًا- أهداف البحث

1- التعرف على دور العوامل الديموغرافية في العود إلى الجريمة.

2- التعرف على الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة.

3- التعرف على الأسباب النفسية الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة.

4- التعرف على تأثير الوصم في العود إلى الجريمة.

5- التعرف على دور المؤسسة الإصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة.

ثالثاً- منهجية البحث واجراءاته

1- منهجية البحث: تم استعمال المنهج الوصفي كطريقة بحث علمية تقوم على وصف الظواهر للوصول الى تفسيرات منطقية من أجل استكشاف الاسباب الكامنة خلفها، ذلك بصياغة فرضيات من شأنها تحقيق أهداف البحث، بعد أن يقوم الباحث باستجواب عينة البحث مما يتيح امكانية إعمام النتائج النهائية على مجتمع البحث.

2- مجتمع البحث: شمل جميع النزلاء العائدين إلى الجريمة المودعين في أقسام دائرة الاصلاح العراقية (الدائرة العامة) التي تضم سبع رصافات (الرصافة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، والخامسة، والسابعة، والثالثة عشر).

3- عينة البحث: تألفت من ثلاثين نزيلًا جميعهم عائدين إلى الجريمة ممن تيسرت عملية مقابلتهم بطريقة قصدية، من خلال مقابلتهم على نحوٍ فرديٍ ومباشرٍ في الأقسام المذكورة أعلاه في مجتمع البحث. وبعد اتمام عملية مقابلة النزلاء تبين أن عينة البحث يمكن تقسيمها على فئتين إثنتين: الفئة الأولى عادت إلى الجريمة عندما بلغ أعمارها 20 سنة فما دون، والعينة الثانية عادت إلى الجريمة عندما تجاوز أعمارها 20 سنة.

4- أداة البحث: تم استعمال أداة المقابلة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث، وبالتحديد نوع المقابلة المزدوجة (المفتوحة/ المغلقة): يحرص هذا النوع من المقابلة بين الجمع بين الأسئلة ذات الاجابات غير المحددة (المفتوحة)، والأسئلة ذات الاجابات المحددة (المغلقة).

رابعاً- نتائج البحث

الهدف الأول- التعرف على دور العوامل الديموغرافية في العود إلى الجريمة: جرى التعرف على دور العوامل الديموغرافية في العود إلى الجريمة: الرقيب الخارجي، والزواج، وعدد أفراد الأسرة، والتحصيل الدراسي، والمحافظة، والخلفية الاجتماعية، ونوع السكن، وطبيعة السكن، والجدول (1) يبين ذلك.

الجدول (1): النتائج الخاصة بدور العوامل الديموغرافية في العود إلى الجريمة

ت	المتغير	البعد الأول	المجموع	البعد الثاني	المجموع
1	الرقيب الخارجي	وجود الأب/ الأم	22	غياب الأب/ الأم	8
2	الزواج	متزوج	10	غير متزوج	20
3	عدد أفراد الأسرة	4 فما دون	7	5 فأكثر	23
4	التحصيل الدراسي	الابتدائية فما دون	25	المتوسطة	5
5	المحافظة	بغداد	23	المحافظات الأخرى	7
6	الخلفية الاجتماعية	حضر	28	ريف	2

7	نوع السكن	ملك	15	ايجار/ عشوائي	15
8	طبيعة السكن	مستقل	10	غير مستقل	20

تشير النتائج الواردة في الجدول (1) المتعلقة بدور العوامل الديموغرافية في العود إلى الجريمة إلى تفوق نسبة وجود الأب/ الأم عند مقايستها بنسبة غيابهم، وتفوق نسبة غير المتزوجين عند مقايستها بنسبة المتزوجين، وتفوق نسبة الذين بلغ عدد أفراد أسرهم 5 فأكثر عند مقايستها بنسبة 4 فما دون، وتفوق نسبة الحاصلين على شهادة ابتدائية فما دون عند مقايستها بنسبة الحاصلين على شهادة متوسطة، وتفوق نسبة الساكنين في محافظة بغداد عند مقايستها بنسبة الساكنين في المحافظات الأخرى، وتفوق نسبة الخلفية الحضرية عند مقايستها بنسبة الخلفية الريفية، وتساوي نسبة الساكنين في منزل ملك عند مقايستها بنسبة الساكنين في منزل ايجار/ عشوائي، وتفوق نسبة ذات السكن غير المستقل عند مقايستها بنسبة ذات السكن المستقل.

الهدف الثاني- التعرف على الأسباب الاقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة: جرى التعرف على دور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة: العمل، والوضع الاقتصادي، وتأثير الجريمة في التغلب على مزاولة العمل مقابل دور البطالة في الجنوح إلى الجريمة، والفوائد المتوخاة من الجريمة مقابل الأضرار الناجمة عنها، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2): النتائج الخاصة بدور العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة

ت	المتغير	البعد الأول	المجموع	البعد الثاني	المجموع
1	العمل	غير عاطل	26	عاطل	4
2	الوضع الاقتصادي	جيد	23	غير جيد	7
3	تأثير الجريمة	الجريمة تغلبت على مزاولة العمل	25	البطالة أدت إلى الجريمة	5
4	أيهما تفوق	الفوائد	3	الأضرار	27

تشير النتائج الواردة في الجدول (2) المتعلقة بدور العوامل الاقتصادية في العود إلى الجريمة إلى تفوق نسبة غير العاطلين عن العمل عند مقايستها بنسبة العاطلين عن العمل، وتفوق نسبة الوضع الاقتصادي الجيد عن مقايستها بنسبة الوضع الاقتصادي غير الجيد، وتفوق نسبة تأثير

الجريمة في التغلب على مزاولة العمل عند مقايستها بدور البطالة في الجنوح إلى الجريمة، وتفوق الأضرار الناجمة عن الجريمة مقابل الفوائد المتوخاة منها.

الهدف الثالث– التعرف على الأسباب النفسية الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة: جرى التعرف على دور العوامل النفسية والاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة: العمر عند دخول السجن للمرة الأولى والثانية، والمدة الزمنية الفاصلة بين كل جريمة، والوضع الجنسي، والتفكك الأسري، والاضطرابات النفسية لدى النزيل أو لدى أحد أفراد الأسرة، والشخصية السايكوباتية، واحتمالية تعرض أحد أفراد الأسرة إلى السجن، وقضاء وقت الفراغ، ودور البيئة الداخلية الأسرية مقابل الخارجية ذات الصلة برفاق السوء، وتأثير الإدمان على تناول الكحول في العود إلى الجريمة، وتأثير الإدمان على تعاطي المخدرات في العود إلى الجريمة، والجدول (3) يبين ذلك.

الجدول (3): النتائج الخاصة بدور العوامل النفسية الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة

ت	المتغير	البعد الأول	المجموع	البعد الثاني	المجموع
1	العمر عند الدخول إلى السجن	السجن للمرة الأولى عند سن 18 فما دون	16	السجن للمرة الأولى فوق 18	14
		السجن للمرة الثانية عند سن 20 فما دون	14	السجن للمرة الثانية فوق 20	16
2	المدة الزمنية بين كل جريمة	سنتين فما دون	19	أكثر من سنتين	11
3	االوضع الجنسي	طبيعي	18	غير طبيعي	12
4	التفكك الأسري	تعاني	22	لا تعاني	8
5	الاضطرابات النفسية	لديه	0	ليس لديه	30
		لدى الأسرة	4	ليس لدى الأسرة	26
6	الشخصية	سايكوباتية	22	غير سايكوباتية	8
7	السجن لدى الأسرة	يوجد	4	لا يوجد	26
8	قضاء وقت الفراغ	أماكن غير مشبوهة	5	أماكن مشبوهة	25
9	تأثير البيئة في العود	الأسرة سبب	5	رفاق السوء سبب	25
10	تناول الكحول	مؤثر	14	غير مؤثر	16
11	تعاطي المخدرات	مؤثر	12	غير مؤثر	18

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى تفوق طفيف في نسبة دخول السجن للمرة الأولى عند سن 18 فما دون عند مقايستها بنسبة دخول السجن للمرة الأولى فوق سن 18، وتفوق طفيف في نسبة دخول السجن للمرة الثانية فوق سن 18 عند مقايستها بنسبة دخول السجن للمرة الثانية عند سن 20 فما دون، وتفوق نسبة المدة الزمنية الفاصلة بين كل جريمة دون السنتين عند مقايستها بنسبة المدة الزمنية الفاصلة بين كل جريمة لأكثر من سنتين، وتفوق نسبة الوضع الجنسي الطبيعي عند مقايسته بنسبة غير الطبيعي، وتفوق نسبة الأسرة التي تعاني من التفكك عند مقايسته بنسبة التي لا تعاني من التفكك، وتفوق نسبة الذين ليس لديهم اضطراب نفسي عند مقايستها بنسبة الذين لديهم اضطراب نفسي، وتفوق نسبة الأسرة التي ليس لدى أحد أفرادها اضطرابات نفسية عند مقايستها بنسبة الأسرة التي لدى أحد أفرادها اضطرابات نفسية، وتفوق نسبة الشخصية السايكوباتية عند مقايستها بنسبة غير السايكوباتية، وتفوق نسبة الأسرة التي ليس لديها سجين سابق عند مقايستها بنسبة الأسرة التي لديها سجين سابق، وتفوق نسبة قضاء وقت الفراغ في أماكن مشبوهة عند مقايستها بنسبة قضاء وقت الفراغ في أماكن غير مشبوهة، وتفوق نسبة تأثير البيئة الخارجية ذات الصلة برفاق السوء عند مقايستها بنسبة تأثير البيئة الداخلية الأسرية، وتفوق طفيف في نسبة عدم تأثير الادمان على تناول الكحول عند مقايستها بنسبة تأثير الادمان على تناول الكحول، وتفوق نسبة عدم تأثير الإدمان على تعاطي المخدرات عند مقايستها بنسبة تأثير الإدمان على تعاطي المخدرات.

الهدف الرابع– التعرف على تأثير الوصم في العود إلى الجريمة: جرى التعرف على تأثير الوصم في العود إلى الجريمة: تأثير الجريمة الأولى، وتأثير رفاق السوء في السجن، وتأثير نظرة المجتمع، وكيفية تعامل الأهل/ الأقارب/ الجوار/ الرفاق، وتأثير الوصم على الزواج، ورسم الوشم على الجسد، والجدول (4) يبين ذلك.

ت	المتغير	البعد الأول	المجموع	البعد الثاني	المجموع
1	الجريمة الأولى	سبب في العود	20	ليست سبب في العود	10
2	رفاق السوء في السجن	مؤثرين	5	ليسوا مؤثرين	25
3	الجريمة الأولى نفسيًا	مؤثرة	29	ليست مؤثرة	1
4	نظرة المجتمع	مؤثرة	30	غير مؤثرة	0
5	تعامل الآخرين	طبيعي	2	غير طبيعي	28
6	الوصم على الزواج	مؤثر	2	ليس مؤثر	28
7	رسم الوشم على الجسد	موشوم	25	غير موشوم	5

الجدول (4): النتائج الخاصة بتأثير الوصم في العود إلى الجريمة

تشير النتائج الواردة في الجدول (4) إلى تفوق نسبة تأثير الجريمة الأولى عند مقايستها بنسبة عدم تأثيرها، وتفوق نسبة تأثير رفاق السوء في السجن عند مقايستها بنسبة عدم تأثير رفاق السوء في السجن، وتفوق نسبة التأثير النفسي للجريمة الأولى عند مقايستها بنسبة عدم التأثير النفسي للجريمة الأولى، وتفوق نسبة تأثير نظرة المجتمع إزاء الجريمة الأولى عند مقايستها بنسبة عدم تأثير نظرة المجتمع إزاء الجريمة الأولى، وتفوق نسبة تعامل الأهل/ الأقارب/ الجوار/ الرفاق بشكلٍ غير طبيعي عند مقايستها بنسبة تعامل الأهل/ الأقارب/ الجوار/ الرفاق بشكلٍ طبيعي، وتفوق نسبة عدم تأثير الوصم على الزواج عند مقايستها بنسبة تأثير الوصم على الزواج، وتفوق نسبة تأثير رسم الوشم على الجسد عند مقايستها بنسبة عدم رسم الوشم على الجسد.

الهدف الخامس– التعرف على دور المؤسسة الإصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة: جرى التعرف على دور المؤسسة الإصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة: دور الدعم النفسي، ودور الرعاية الأولية، ودور الرعاية اللاحقة، ودور الارشاد الديني، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول (5): النتائج الخاصة بدور المؤسسة الإصلاحية في الحد من العود إلى الجريمة

ت	المتغير	البعد الأول	المجموع	البعد الثاني	المجموع
1	دور الدعم النفسي	جيد	30	غير جيد	0
2	دور الرعاية الأولية	جيد	30	غير جيد	0
3	دور الرعاية اللاحقة	جيد	30	غير جيد	0
4	دور الارشاد الديني	جيد	30	غير جيد	0

تشير النتائج الواردة في الجدول (5) إلى فاعلية دور المؤسسة الاصلاحية العراقية: دور الدعم النفسي، والرعاية الأولية، والرعاية اللاحقة، والارشاد الديني في تقديم أفضل البرامج الهادفة إلى اصلاح النزلاء المحتجزين في جميع أقسامها السجنية، بوصفها برامجًا داعمةً للنزلاء لا على مستوى الاصلاح المؤسساتي فحسب، إنما تحاول أن تتخطى هذه المعضلة التي يعاني منها النزلاء، وبالتالي، بذل ما بوسعها من أجل عود هؤلاء النزلاء إلى ومجتمعهم أشخاصًا أسوياءً، فاعلين لا يصدر منهم سوى تصرفات حميدة مقابل الاقلاع عن التصرفات الضارة.

خامساً– الإستنتاجات النهائية

1– قد يعزى تفوق نسبة وجود الرقيب الخارجي عند مقايستها بنسبة غيابه إلى حجم التفكك الذي تعاني منه أسر أفراد العينة، لاسيما عند طغيان حضور الشخصية السايكوباتية حتى مع تفوق سكن أفراد عينة البحث غير المستقل عن الأهل. بمعنى آخر، عندما يلتحم تأثير حضور الشخصية السايكوباتية مع الحجم الكبير للتفكك الأسري من المرجح أن يؤدي إلى حجب تأثير وجود الرقيب الخارجي، وبالتالي العود إلى الجريمة، حتى وإن كان السكن غير مستقل مع الأهل.

2– لم يوفر طبيعة السكن ملك أو إيجار/ عشوائي قدرة تنبؤية في العود إلى الجريمة.

3– من المرجح أن يعزى ضعف تأثير الزواج في العود إلى الجريمة لدى المتزوجين عند مقايسته بغير المتزوجين لا إلى دور الزواج المؤثر على عملية الضبط الاجتماعي فحسب، بل إلى النسبة الأكبر لأفراد عينة البحث الذين عادوا إلى الجريمة بعمرٍ صغيرٍ لا يؤهلهم إلى الزواج.

4– يقدم التفاعل الناجم عن تأثير تفوق نسبة الذين بلغ عدد أفراد أسرهم 5 فأكثر مقايسةً بنسبة الذين بلغ عدد أفراد أسرهم 4 فما دون مع دور التفكك الأسري مؤشرًا قويًا على العود إلى الجريمة.

5– ينحسر تأثير التحصيل الدراسي لدى النزلاء العائدين إلى الجريمة بنسبةٍ أعلى في الحصول على الشهادة الابتدائية مقابل نسبة أقل في الحصول على الشهادة المتوسطة، وبالتالي، الأمر الذي يشير إلى تراجع التحصيل الدراسي لدى هذه الفئة. فيبدو من المرجح أن يوفر تدني التحصيل الدراسي قدرة تنبؤية عالية في العود إلى الجريمة.

6– يعزى تفوق انتشار العود إلى الجريمة في محافظة بغداد عند مقايستها بالمحافظات الأخرى، والحضر عند مقايستها بالريف إلى تأثير الكثافة السكانية، إلى جانب الضغط الاجتماعي الذي يتعرض إليه سكان مدينة بغداد.

7– ثمة تطابق كبير بين النتيجتين ذات الصلة بمزاولة العمل والوضع الاقتصادي، الأولى تفوق نسبة غير العاطلين عن العمل عند مقايستها بالعاطلين عن العمل، والثانية تفوق نسبة الذين يتمتعون بوضعٍ اقتصاديٍ جيد عند مقايستها بالذين يتمتعون بوضعٍ اقتصاديٍ غير جيد. إلا أن قوة هذين العاملين لم يستطيعا الصمود أمام قوة دوافع الجريمة الي تمكنت من التغلب على ممارسة العمل، أي الجنوح نحو البطالة.

8– على الرغم من تفوق حجم الأضرار الناجمة عن الجريمة عند مقايستها بالفوائد المتوخاة منها، إلا أن ذلك لم يحول دون عود أفراد عينة البحث إلى الجريمة. وهذا بالتالي من المرجح أن يعزى إلى تأثير حضور الشخصية السايكوباتية كقوة محركة نحو العود إلى الجريمة.

9– تشير النتائج المتعلقة بالأسباب النفسية الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة إلى وجود نوعين من العوامل المؤثرة، الأول العوامل ذات التأثير الهامشي، والثاني العوامل ذات التأثير المركزي بمستويين إثنين.

10– العوامل النفسية الاجتماعية التي أدت دورًا هامشيًا: العمر عند الدخول إلى السجن للمرة الأولى/ الثانية، والوضع الجنسي الطبيعي/ غير الطبيعي، والاضطرابات النفسية لدى النزيل/ لدى الأسرة، ودخول أحد أفراد الأسرة إلى السجن، طالما أنها إتبعت مسارًا محايدًا/ معاكسًا للظاهرة، تبقى قدرتها التنبؤية في العود إلى الجريمة خاضعة إلى احتمالات متأرجحة تتراوح بين ضعيفة إلى دون ذلك.

11- يبرز تأثير الجزء الثاني من العوامل النفسية الاجتماعية على المستوى الأول في العود إلى الجريمة بشكلٍ مركزي عندما تبدأ نسبة التفكك الأسري بالارتفاع، الأمر الذي يؤدي إلى احتمالية ارتفاع نسبة حضور الشخصية السايكوباتية عند مقايستها بتدني نسبة حضورها. وبالتالي يرجح هذين الاحتمالين تفوق عود أفراد عينة البحث إلى الجريمة دون أن تتجاوز المدة الزمنية للوصم سنتين عند مقايستها بالمدة الزمنية التي تتجاوز سنتين.

12- يقوى تأثير الجزء الثاني من العوامل النفسية الاجتماعية على المستوى الثاني مع تزايد احتمالية ارتفاع نسبة قضاء وقت الفراغ في أماكن مشبوهة عند مقايستها بقضاء وقت الفراغ في أماكن غير مشبوهة. وبالتالي يمكن أن يفسر هذا التأثير عود النزيل إلى الجريمة بسبب تفوق مخرجات البيئة الخارجية ذات الصلة برفاق السوء على حساب مخرجات البيئة الداخلية الأسرية. وتبدأ قوة هذه الاحتمالية بالاشتداد مع حضور عاملي الإدمان على تناول الكحول وتعاطي المخدرات على نحوٍ منفرد. إلا أنه عندما يلتحم تأثير عاملي الإدمان على تناول الكحول وتعاطي المخدرات، تصل احتمالية تأثير هذين العاملين في العود إلى الجريمة إلى أقصى مدياتها.

13- تشير النتائج ذات الصلة بالجريمة الأولى إلى تفوق تأثيرها في العود إلى الجريمة عند مقايستها بعدم تأثير الجريمة الأولى، لا سيما عندما تصطحب معها التأثير الجزئي للنسبة الواطية ذات الصلة بالتعرف على رفاق السوء في السجن.

14- تشير النتائج ذات الصلة بالوصم إلى التأثير المطلق لنظرة المجتمع في العود إلى الجريمة، ومن الطبيعي أن تتطابق هذه النتيجة مع تعامل الآخرين على نحوٍ سلبيٍ مع الأفراد الموصومين.

15- من الممكن التوكيد على الدور المؤثر للوصم على الزواج لدى فئتي المتزوجين وغير المتزوجين. فإذا كان تأثير الوصم على فئة المتزوجين نابع من أن أفراد هذه الفئة قد ألحقوا ضررًا بالغًا بأنفسهم أولًا ثم بأسرهم بسبب الكلف المادية والمعنوية التي ستنسحب على كافة مجالات الحياة، فأن تأثير الوصم على فئة غير المتزوجين إتبع مسارين إثنين: المسار الأول خلف عدم إقدام بعض الموصومين على الزواج، وهذا من الممكن أن يعبر عن عزوف هؤلاء عن الزواج، والمسار الثاني تسبب في فشل جميع النزلاء الموصومين الذين أقدموا على الخطوبة/ الزواج بعد الوصم، أما بسبب إختياراتهم الزواجية التي كانت غير موفقة، وإما بسبب تعرضهم إلى الرفض الاجتماعي.

16– إن تفوق نسبة أعداد النزلاء الذين لديهم رسوم وشمية على أجسادهم بإمكانه أن يوفر قدرة تنبؤية في تزايد أعداد النزلاء العائدين إلى الجريمة.

سادساً– معالجات البحث

1– تصميم برامج علاجية اصلاحية خاصة بالنزلاء العائدين إلى الجريمة من أجل التصدي إلى احتمالية عودهم إلى الجريمة لأكثر من مرة.

2– تكثيف النشاطات التعليمية/ التربوية/ الأكاديمية/ المهنية في المؤسسات الاصلاحية التابعة إلى دائرة الاصلاح العراقية القادرة على استيعاب جميع النزلاء المودعين لديها من أجل رفع مستوى التحصيل الدراسي لدى هذه الفئة.

3– انشاء مراكز صحية ضمن نطاق دائرة الاصلاح العراقية من شأنها معالجة النزلاء المدمنين على تناول الكحول وتعاطي المخدرات، مع تكليف الجهد الفني لشعبة الرعاية اللاحقة حول متابعتهم بعد عودهم إلى المجتمع.

4– تكثيف جهود شعبة الرعاية اللاحقة التابعة إلى دائرة الاصلاح العراقية بهدف اعداد برامج الادماج الاجتماعي للأفراد الذين سيطلق سراحهم (سيعودن إلى المجتمع) في كافة مجالات الحياة: العمل/ التعليم/ الزواج/ وأخرى.

5– تكثيف جهود المؤسسات المعنية باستيعاب الأشخاص العائدين إلى المجتمع في كافة المراحل من أجل دعم هذه الفئة علميًا ومهنيًا وأكاديميًا.

6– تخصيص قطاعات عمل خاصة بالأشخاص العائدين إلى المجتمع، مع وجوب إلزامهم بأوقات حضور وانصراف من أجل تحجيم تهديد أوقات الفراغ لدى هذه الفئة، وحمايتهم من تكوين علاقات سلبية مع رفاق السوء.

7– تكثيف جهود مؤسسات الدولة المعنية بالأسرة العراقية من أجل معالجة اشكالية التفكك الأسري أو المشكلات الأسرية التي تواجه العائدين إلى المجتمع.

8– استثمار جهود المؤسسات الاجتماعية لاسيما الدينية والاعلامية لغرض تعزيز الوعي المجتمعي الهادف إلى تجميل صورة العائدين إلى المجتمع من أجل تخفيف وطأة الوصم عنهم.

سابعًا- مصادر البحث

Domino, M. E. & Gertner, A. & Grabert, B. & Cuddeback, G. S. & Childers, T. & Morrissey, J. P. (2019). Do Timely Mental Health Services Reduce Re-Incarceration Among Prison Releasees with Severe Mental Illness? Health Services Research, 54(3), 592–602.

Eno Louden, J. & Skeem, J. L. (2011). Parolees with Mental Disorder: Toward Evidence-Based Practice. Bull Cent Evidence-Based Correct, 7(1), 1–9.

Frost, D. M. (2011). Social stigma and its consequences for the socially stigmatized. Social and Personality Psychology Compass, 5(11), 824–839.

Gaum, G. & Hoffman, S. & Venter, J, H. (2006). Factors That Influence Adult Recidivism: An Exploratory Study in Pollsmoor Prison. South African Journal of Psychology, 36(2), 407–427.

Herek, G. M. (2009). Sexual prejudice. In T. D. Nelson (Ed.), Handbook of Prejudice, Stereotyping, and Discrimination. Psychology Press. (p. 441–467).

Hodgkinson, R. & Beattie, S. & Roberts, R. & Hardy, L. (2020). Psychological Resilience Interventions to Reduce Recidivism in Young People: A Systematic Review. Adolescent Research Review, 6(4), 333–357.

Kemiya, N. (2020). Reimagining Reentry: A Vision for Transformative Justice Beyond the Carceral State (2020). Ethnic Studies Senior Capstone Papers, (p. 1-18).

Logie, C. H. & Earnshaw, V. & Nyblade, L. & Turan, J.- & Stangl, A. & Poteat, T. & Nelson, L. & Baral, S. (2021). A Scoping Review of the Integration of Empowerment-Based Perspectives in Quantitative Intersectional Stigma Research. Global Public Health, 17(8), 1451–1466.

Mancuso D, & Felver B. (2009). Providing Chemical Dependency Treatment to Low-Income Adults Results in Significant Public Safety Benefits. Olympia, Washington.

Mears, D. M. & Cochran, J. C & Bales, W. D. & Bhati, A. S. (2016). Recidivism and Time Served in Prison. Journal of Criminal Law and Criminology, 106(1), 81–122.

Nagin, D. S. & Cullen, F. T. & Jonson, C. L. (2009). Imprisonment and Reoffending. Crime and Justice, 38(1), 115–200.

Nhan, J. & Bowen, K. & Polzer, K. (2017). The Reentry Labyrinth: The Anatomy of a Reentry Services Network. Journal of Offender Rehabilitation, 56(1), 1–19.

Solomon, P,. & Draine, J. (1995). Jail Recidivism in a Forensic Case Management Program. Heal Soc Work, 20(3), 167–173.

Solomon, P. & Draine, J. (1995). One-Year Outcomes of a Randomized Trial of Case Management with Seriously mentally Ill Clients Leaving Jail. Eval Rev, 19(3), 256–273.

Stier & Hinshaw (2007). Explicit and Implicit Stigma Against Individuals with Mental Illness. Australian Psychologist 42(2),106–117.

Sulmeisters, M, L. & Pasko, L, J. (2011). Recidivism: A Case Study of Reentry Resources and their Impact on Successful Reentry Post-Incarceration. University of Denver Undergraduate Research Journal, 2(1), 1–18.

Van Dorn, R. A. & Desmarais, S. L & Petrila, J. & Haynes, D. & Singh, J. P. (2013). Effects of Outpatient Treatment on Risk of Arrest of Adults with Serious Mental Illness and Associated Costs. Psychiatr Serv, 64(9), 856–862.